

## مذكرة حول المجلس الوطني للبيئة

تأسس المجلس الوطني للبيئة سنة 1980 وتمت إعادة هيكلته سنة 1995 وذلك للأخذ بعين الاعتبار المفهوم الجديد للبيئة وإدماج مفهوم التنمية المستدامة .

ويعتبر المجلس الوطني للبيئة بمثابة هيئة وطنية تترأسها السلطة المكلفة بالبيئة ويضم إليه ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية المتخصصة في مجال البيئة والتنمية المستدامة كأعضاء وبإشراك الجمعيات غير الحكومية والجمعيات المهنية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص. ويعتبر المجلس الوطني للبيئة منبرا للتشاور والتنسيق لدراسة القوانين والبرامج المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

أما على مستوى اختصاصاته فإن هذا المجلس يساهم في :

- تحديد مساعي الحكومة في ميدان البيئة وذلك من خلال تنشيط وتوجيه وتنسيق كل عمل يتعلق بحماية البيئة وتحسينها وتدبير شؤونها وتشجيع التنمية المستدامة.
- تتبع الدراسات و اقتراح مشاريع النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالبيئة.
- توعية وتحسيس السكان ونشر المعلومات المتعلقة بالبيئة.

ويضم هذا المجلس في حظيرته خمس لجان متخصصة، وهي :

1. لجنة المؤسسات البشرية
2. لجنة الوقاية من التلوث والإذيات ومحاربتها.
3. لجنة حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث الطبيعية.
4. لجنة الثقافة والإعلام والتواصل والتربية.
5. لجنة الشؤون القانونية والعلاقات الدولية.

وبعد إصدار المرسوم المنظم للمجلس الوطني للبيئة في 20 يناير 1995، والمتعلق بإعادة تنظيم الهيئات المكلفة بالمحافظة على البيئة و تحسينها، انعقدت ستة دورات عادية للمجلس وانبثق عن هذه الدورات توصيات هامة.

**\* دورة 1995 (فاتح و 2 يونيو) :** تميزت هذه الدورة بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين والتي شكلت مرجعا بالنسبة لأشغال المجلس فيما يخص تدبير وحماية وتحسين البيئة. خلال هذه الدورة تمت مناقشة و تدارس مختلف المواضيع ونخص منها بالذكر الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة والمقاييس والمعايير و مشروع قانون المتعلق بمحاربة تلوث الهواء و الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة وتحسين جودة حوض سبو والمخطط الوطني الإستراتيجي.

**\* دورة 1996 (7 و 8 أكتوبر) :** تميزت هذه الدورة بتقديم أهم الأنشطة التي تم إنجازها من طرف قطاع البيئة والقطاعات الوزارية الأخرى ذات العضوية بهذا المجلس ومن بينها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي و مشروع قانون دراسات التأثير على البيئة ومشروع "المدن-الصحة" و تحسين جودة حوض سبو و تعزيز الإطار المؤسساتي على المستوى الجهوي و المحلي وكذا تعميم مفهوم الشراكة مع جميع المتدخلين و الفاعلين الاجتماعيين و الاقتصاديين الوطنيين .

**\*دورة 2000 (27 و 28 يوليوز) :** عقدت هذه الدورة تحت شعار " البيئة والتنمية: العقد الجديد" . كما تميزت هذه الدورة بتقديم و مناقشة عروض تمحورت حول حالة البيئة وآفاق التنمية البشرية بالمغرب، والبيئة والتنمية و الرهانات الدولية وأخيرا عرض حول المخطط الوطني للبيئة.

**\*دورة 2002 (27 و 28 فبراير) :** تميزت هذه الدورة بكونها شكلت محطة هامة في مسلسل استعدادات بلادنا للمشاركة في القمة العالمية حول التنمية المستدامة " ريو+10" الذي انعقد بجوهانسبورغ من 26 غشت إلى 4 شتنبر 2002. كانت هذه الدورة مناسبة لتقييم المجهودات الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة وذلك في إطار تنفيذ مقتضيات "المذكرة 21" . و قد مكن هذا التقييم منذ مؤتمر ريو 1992، من إبراز المعوقات والإكراهات التي واجهت مختلف المتدخلين في مجال البيئة والتنمية المستدامة . وقد عرفت هذه الدورة كذلك تقديم التقرير الوطني حول الحالة البيئية بالمغرب و المصادقة على المخطط الوطني للبيئة الذي تم إعداده وفق مسلسل تشاوري واسع ضم جميع الأطراف المعنية والذي توج بعقد منتدى وطني لتقديم وتفعيل مختلف جوانبه في 2002.

**\*دورة 2007 (25 أبريل) :** تميزت هذه الدورة بتدارس و مناقشة برامج جديدة ذات أولوية في ميدان البيئة والتنمية المستدامة وكذا تقديم منهجية إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ببلادنا. وقد تم تقديم البرامج التالية:

- البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية و المماثلة لها
- البرنامج الوطني للتطهير السائل و معالجة المياه العادمة
- البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية
- برنامج محاربة التلوث بحوض سبو
- إشكالية تلوث الهواء بالمغرب
- إشكالية المواد الكيماوية و النفايات الخطرة بالمغرب
- منهجية إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

**\*دورة 2009 (11 ماي) :**

عقد المجلس الوطني للبيئة دورته السادسة بالرباط، وذلك يوم الاثنين 11 ماي 2009، حول موضوع " الآليات المؤسسية والقانونية والمالية من أجل تدبير أنجع للبيئة"، تحت الرئاسة الفعلية للسيد الوزير الأول وبحضور عدد من أعضاء الحكومة: وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وزيرة الشباب والرياضة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة، كاتب الدولة المكلف بالتنمية الترابية وال مندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر وكاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة والسيد محمد البدرابي، الأمين العام لهذه الدورة. وشارك في أشغال هذه الدورة أعضاء المجلس وممثلو عدة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وممثلو الجماعات المحلية والقطاع الخاص والجمعيات المهنية والجمعيات غير الحكومية والجامعات والمعاهد العلمية بالإضافة إلى عدة فعاليات اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والإعلام والتي ساهمت في إغناء الحوار وتبادل المقترحات والآراء.

كما عرفت هذه الدورة تسليم جائزة الحسن الثاني للبيئة برسم سنة 2008 والتي تعتبر من أهم الآليات المتخذة للتحفيز على الخلق والإبداع في مجال الحفاظ على البيئة وتأمين الموارد الطبيعية. كما تم عرض شريط حول الحالة البيئية بالمغرب.

وعلى هامش هذه التظاهرة، تم تنظيم عرض لوحات موضوعاتية شارك فيها متدخلون متخصصون ونذكر منها : المجلس الوطني للبيئة، برنامج التطهير السائل وتصفية المياه العادمة والبرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية وآليات التنمية النظيفة وصندوق محاربة التلوث الصناعي والمرصد الوطني للبيئة بالمغرب والإستراتيجية القانونية في مجال البيئة والشراكة مع الجهات لإنجاز مشاريع مندمجة بقطاعي الماء والبيئة...إلخ

وتميزت هذه الدورة بتقديم عروض حول المواضيع الآتية:

- عرض حول إستراتيجية القرب لقطاع البيئة
- عرض حول الآليات القانونية والمؤسسية
- عرض حول النظام الجبائي البيئي
- عرض حول الآليات الاقتصادية في خدمة البيئة

وفي الختام، تمت تلاوة نص برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وقد تميزت أشغال هذه الدورة بمناقشات مستفيضة شارك فيها كل المتدخلين من ممثلي الإدارات والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية والجمعيات وغيرها من المتدخلين والفاعلين في هذا الميدان، أفضت إلى بلورة مجموعة من التوصيات الهامة تم عرضها خلال الجلسة الختامية.

#### **\*دورة 2011 (8 فبراير) :**

تنفيذا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطاب العرش لسنة 2009، تم إعداد مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

عقد المجلس الوطني للبيئة دورته السابعة، حول موضوع : "مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة"

تميزت هذه الدورة بتقديم ثلاثة عروض حول :

■ مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

■ مسلسل تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

■ تقرير حول مشاريع النصوص القانونية البيئية.

هذا وانبثقت عن هذه الدورة توصيات هامة من بينها :

- تعبئة جميع القطاعات والأطراف المعنية لإعداد مشروع القانون الإطار، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، ودعوة اللجنة القانونية المنبثقة عن المجلس الوطني للبيئة لتتبع إنجاز هذا المشروع ؛
- مراجعة جميع القوانين الجاري بها العمل على ضوء مضامين القانون- الإطار للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، قصد تحيينها ؛
- الإسراع بإعداد وتفعيل النظام الوطني للحماية المستدامة للبيئة بصفة تدريجية.